

القدرة التنافسية والإنتاجية - دراسة حالة القطاع الصناعي الجزائري  
ا. خيارى زهية  
جامعة عنابة

Abstract	المخلص
<p>The aim of this article is to ensure that competitive capacity and productivity are intimately related and the low productivity level that characterized the Algerian industrial sector since the independence is being, in fact, the prime source of worsening industrial products competitiveness locally as well as internationally which is clear in many indicators.</p> <p>This situation, in our opinion, imposes the necessity of breaking this vicious circle which encloses the industrial sector, by improving its productivity in order to get a better competitive position.</p> <p>Key words: competitiveness, productivity, sector, industry</p>	<p>يهدف هذا المقال إلى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين القدرة التنافسية والإنتاجية، و أن تدني مستوى إنتاجية القطاع الصناعي الجزائري، منذ الاستقلال، كان ولا يزال سببا رئيسيا في تدهور تنافسية منتجات القطاع محليا ودوليا الأمر الذي يتجلى في العديد من المؤشرات.</p> <p>هذه الوضعية، في رأينا، تفرض ضرورة كسر الحلقة المفرغة التي يدور فيها هذا القطاع انطلاقا من زاوية تحسين إنتاجيته على اعتبار أنها تشكل المدخل الأساسي لتعزيز قدرته التنافسية.</p> <p>الكلمات الدالة: التنافسية، الإنتاجية، القطاع، الصناعة.</p>

مقدمة

تظل المنافسة حتمية قائمة وضرورية تفرض تحديا على منظمات الأعمال، في بيئة تتميز بالتحديات والاضطرابات، فلقد بات من الضروري على هذه المنظمات إيجاد، بل وخلق مقومات وإمكانات التنافس والبقاء، في ظل منافسة شديدة أصبحت تنصف بالعالمية، أي يجب عليها امتلاك قدرات تنافسية تمكنها من مواجهة تحديات المنافسة بشتى أنواعها.

والحقيقة التي يجب التأكيد عليها أن التطور في الإنتاجية من المؤشرات الرئيسية التي تحدد إلى حد كبير مدى تمتع المنتجات بالقدرة التنافسية دوليا، فإذا انخفضت إنتاجية العمل في بلد ما مقارنة بالإنتاجية في بلدان أخرى تنتج نفس السلع فإن هذا يخلق خلافا في ميزان التنافس.

وعليه فإننا لا نبالغ إذا اعتبرنا أن القدرة التنافسية والإنتاجية هما في الواقع وجهان لعملة واحدة حيث ترتبط الإنتاجية ارتباطا وثيقا بالقدرة التنافسية. فمن العسير تصور وجود مشروع منافس يستند إلى مكونات إنتاجية ضعيفة، فالإنتاجية تعتبر متغيرا حاكما لمدى تحسن أداء المؤسسة ومدى تمتع منتجاتها بالقدرة التنافسية، وبالتالي يمكن للمؤسسة أن تدعم التنافسية من خلال زيادة الإنتاجية.

ان المنتبج لمسيرة التنمية الصناعية في الجزائر يقف على حقيقة مفادها أن الصناعة الجزائرية تعاني خلا هيكليا مزمنًا وخطيرا جسدهه مستويات الإنتاجية المندهورة ولفترات زمنية طويلة نتج عنه مساهمة ضئيلة في إحداث النمو وانعكس في الضعف الشديد لقدرتها التنافسية.

و تكمن إشكالية هذا البحث في طرح التساؤلات التالية: ما مدى العلاقة التي تربط القدرة التنافسية بالإنتاجية؟ وكيف انعكست المستويات المتدنية لإنتاجية القطاع الصناعي في تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية، وفيما يتجلى ذلك؟ وعليه فقد قسمت هذه الورقة إلى ثلاث محاور رئيسية بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة حيث يتناول المحور الأول مفهوم القدرة التنافسية والإنتاجية أما المحور الثاني فيتناول بعض مؤشرات القدرة التنافسية والإنتاجية للقطاع الصناعي وأخيرا سبل النهوض بالقدرة الإنتاجية والتنافسية.

### 1- مفهوم القدرة التنافسية والإنتاجية

لقد جاءت كلمة التنافسية مرتبطة بالقدرة (الميزة) التنافسية كإشارة لأهمية كون أن هذه الميزة ذات علاقة تضاد وتصادم مع الأطراف الخارجية سواء المنافسين أو الموردين أو المستهلكين وغيرهم، فهي بهذا المعنى تحمل بعدا خارجيا يتمحور حول حقيقة أنه لا توجد ميزة تنافسية بدون القدرة على حجم الأطراف الخارجية والتعامل معها على أسس راسخة من القوة والسيطرة والثبات، كما تحمل الميزة التنافسية بعدا داخليا يتمثل في المعرفة الجيدة للقدرات والإمكانات والاستثمار فيها بشكل يحقق قدرة أو ميزة تنافسية.

وعليه فقد عرفت القدرة التنافسية على أنها تميز المؤسسة بمركز فريد، تقديم منتج أو أكثر بأسلوب يحقق ربحية أفضل<sup>(1)</sup>، ويتضح من هذا التعريف أن الميزة التنافسية تعني التفرد والتميز في أحد الجوانب أو الأنشطة للمؤسسة بالشكل الذي يعظم أرباحها ويحقق لها الاستفادة من مواردها المتاحة.

وهذا ما أكد عليه Mescon حيث قال " إن الميزة التنافسية هي القدرة على الإنتاج بطريقة أو أكثر لا يستطيع المنافسون الوصول إليها"<sup>(2)</sup>.

أما Porter فقد عرف الميزة التنافسية على أنها " قدرة الصناعات (الصناعة) في دولة معينة على الابتكار والتطور للوصول إلى أعلى مستوى من التقنية والإنتاجية"<sup>(3)</sup>، والملاحظ أن Porter قد ناقش مفهوم التنافسية على المستويين الكلي والجزئي (المؤسسة)، فالقدرة التنافسية في رأيه على مستوى المؤسسة تتوقف على كفاءة وإنتاجية المؤسسة في سلسلة أنشطتها الداخلية، وكذلك على قوة علاقاتها وتشابكها مع المؤسسات الأخرى المرتبطة بها، فضلا عن السياسات التي تتبعها الدولة والتي تشكل المناخ الذي تعمل فيه المؤسسات.

إن القدرة التنافسية الدولية تتعلق بمستوى تكاليف الإنتاج الحقيقية وانخفاضه مع مرور الوقت، وترتبط مسألة مستوى تكاليف الإنتاج بالكفاءة الإنتاجية التي تحدد المستويات النسبية للدخول الحقيقية بين البلدان، أما مسألة انخفاض التكاليف فإنها تحدد معدل ارتفاع الدخول الحقيقية بين البلدان، وفي ضوء ذلك جاء الاهتمام برفع معدل نمو كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج بما يعني تحقيق أكبر قدر من الإنتاج من الموارد المتاحة، علما بأن هذه الكفاءة ترتبط بشكل وثيق بنوعية عوامل الإنتاج وأسلوب الإنتاج والتكنولوجيا المعروفة والمستخدمة، وفي ظل المنافسة الدولية فإن المنتجات وأساليب الإنتاج تتحسن وتتبدل باستمرار، ويتطلب النجاح في الأسواق العالمية أن تستفيد الدولة من التطورات الحديثة في مجال الإنتاج.

المهم أن تحافظ الدولة على مستويات تكاليف تتسق مع تكاليف منتجين آخرين للبقاء في حلبة المنافسة، ويجب أن تنخفض التكاليف لترتفع مستويات المعيشة، علما أنه من الممكن تخفيض تكاليف الإنتاج الحقيقية إما بتقليل الأجور الحقيقية أو بتحسين الكفاءة الإنتاجية، والقضية الأساسية هي أن تنجح الدولة في تخفيض تكاليف الإنتاج برفع الإنتاجية وليس بتخفيض الأجور الحقيقية للعمال، وتشير الدراسات المتوفرة أن التقدم التكنولوجي يعتبر محوريا في رفع الإنتاجية، كما أن نوعية العمل والاستثمارات في المصانع والأجهزة وقدرة الإدارة على التحسينات التكنولوجية كلها تلعب دورا حاسما في هذا الشأن.

كما يضل تحقيق مزايا تنافسية رهن بامتلاك التكنولوجيا المتطورة، والإبداع والابتكار وبشكل مستمر دون إغفال الدور الرائد للموارد البشرية في خلق هذه المزايا وتنميتها والمحافظة عليها، فلقد أصبحت الصناعة والخدمات القائمة على كثافة المعرفة عوامل حاسمة في القدرة التنافسية، ومن ثم فإن المنتجات والخدمات القائمة على المعرفة الكثيفة وكذلك العمليات الأكثر كفاءة التي تؤدي إلى نمو الإنتاجية، هي عناصر مساهمة في القدرة التنافسية والإنتاجية في وقتنا الحالي.

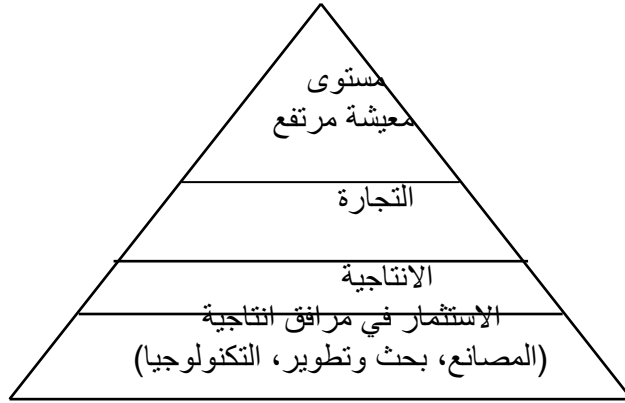
وطبقا للمجلس المعنى بالقدرة التنافسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ترتبط الإنتاجية مباشرة بكفاءة استخدام الموارد وبالتالي فإنها ترتبط مباشرة بمستوى التكنولوجيا والاستثمار في المعدات الرأسمالية، وأداء القوى العاملة وفعالية الإدارة، وعليه فإن الإنتاجية هي " محدد ومؤشر على السواء للقدرة التنافسية الدولية"<sup>(4)</sup>.

ومن جهته يرى البنك الدولي، في هذا الصدد، بأن القدرة التنافسية والإنتاجية تتصلان اتصالا وثيقا بحجم ومعدل التغير في القيمة المضافة (حسب وحدة المنتج) اللذين تحققهما الشركات<sup>(5)</sup>.

وترتبط القدرة التنافسية الدولية بالدرجة التي تستطيع بموجبها أمة ما، في ظل ظروف سوق حر ونزيه، إنتاج سلع وخدمات تواجه الاختبار في الأسواق العالمية وتحافظ في آن واحد على الدخل الحقيقي لمواطنيها أو تزيد منه<sup>(6)</sup>.

ويقدم الشكل التالي مثالا إيضاحيا لهذا المفهوم، والملاحظ أن التعريف الوارد في هذا الشكل هو أيضا التعريف الذي اعتمده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

شكل رقم (1) هرم القدرة التنافسية



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا , الأمم المتحدة , نيويورك 2003. ص 6.

وحددت اللجنة الأوروبية مفهوم القدرة التنافسية من حيث انطباقه على الشركات والقطاعات والدول، ومن حيث ارتباطه بقدرة هذه الكيانات، عند تعرضها للمنافسة الدولية، على تأمين عائدات عالية نسبيا استنادا الى عوامل الإنتاج، والابقاء على مستويات توظيف عمالة نسبية<sup>(7)</sup>.

وطرح مركز هارفرد للتنمية الدولية تعريفا أكثر ايجازا للقدرة التنافسية، حيث وصفها "بأنها القدرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع على مدى فترة زمنية طويلة"<sup>(8)</sup>، ويرى المركز أن الدول تعد تنافسية عندما تحرز ارتفاعا في المؤشرات الاقتصادية التي تبين عمليا أنها ترتبط بمعدلات النمو الأخيرة في أنحاء الدولة.

وعموما تتصل معظم تعاريف القدرة التنافسية بالقدرة على تشغيل مريح في سوق مفتوحة استنادا إلى مدخلات محددة تمكن المؤسسة أو القطاع أو الدولة من تحقيق النمو وتأمين عائدات عالية واستمرار التوظيف.

ان القدرة التنافسية والإنتاجية على مستوى الدولة يرتبطان كثيرا بالقدرة التنافسية والإنتاجية للمؤسسات الوطنية الرئيسية، وبدورها تعتمد القدرة التنافسية والإنتاجية على مستوى المؤسسة، على مزيج السياسات والبيئات التشريعية والتنظيمية وكذلك على جوانب الموارد البشرية التي لا تقع بالضرورة في إطار النفوذ المباشر للمؤسسة، ومن الأهمية بمكان دور المناخ الوطني المناسب في تدعيم القدرة التنافسية سواء في قطاعات صناعية محددة أو في طائفة عريضة من المشاريع الحرة.

أمام هذا الوضع فإنه يستوجب على الدول أن تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع والابتكار، بما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف والأسعار، هذا

بالإضافة إلى أن القدرة التنافسية تساعد في القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية، ألا وهي عقبة ضيق السوق المحلي والتي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، وبالتالي استدامة النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

## 2 - مؤشرات القدرة التنافسية والإنتاجية للصناعة الجزائرية

إن التعرف على واقع القدرة التنافسية والإنتاجية للقطاع الصناعي في الجزائر يتطلب التعرض إلى جملة من المؤشرات، ونظرا لتعدد هذه المؤشرات فإننا اقتصرنا على بعضها فقط وذلك لصعوبة الإلمام بها جميعا، حيث استعنا ببعض هذه المؤشرات تمثلت خاصة في مؤشر إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال بالإضافة إلى مؤشر مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وأخيرا مساهمته في الصادرات.

### 2-1 مؤشر إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال

لقد سجلت الجزائر معدل استثمار هو من بين المعدلات الأعلى في العالم، فمنذ سنة 1971 حتى سنة 2000 مثل الاستثمار في المتوسط مستوى 32 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم يتجاوز متوسطه العالمي 21%<sup>(9)</sup>.

تعتبر هذه الاستثمارات طاقات إنتاجية جديدة في جسم الاقتصاد الوطني يفترض أن ينتج عنها زيادة في الإنتاج والدخل وخلق قدرات استثمارية جديدة ومواصلة التنمية، إلا أن مستوى الإنتاج الصناعي المحقق كان ولا يزال بعيدا عن تمثيل الاستثمارات العمومية الضخمة.

إذا فالمشكل لا يكمن في حقيقة الأمر في عدم كفاية مستوى الاستثمار المادي ولا حتى الاستثمار البشري ففي دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي خلصت إلى أن الاستثمار البشري عرف مستوى التطور الذي عرفه الاستثمار المادي، وإذا كان كل من الاستثمار المادي والاستثمار البشري قد نما بمستوى أسرع من نمو الإنتاج فالتفسير الوحيد لهذه الظاهرة هو تدني معدلات الإنتاجية، بمعنى آخر أن المشكل يكمن في اختيار وتحقيق الاستثمارات.

الجدول التالي يوضح تطور عوامل الإنتاج في مقابل تطور الإنتاجية الكلية (عمل + رأس المال) للقطاع الصناعي والتي غطت الفترة من 1965-2000<sup>(10)</sup>.

جدول رقم (1) التطور النسبي لعوامل الإنتاج والإنتاجية الكلية للعوامل

الفترة	إنتاجية كلية(فر دنيا)	إنتاجية كلية(فر ضية عليا)	الناتج المحلي الإجمالي	رأس المال المادي	العمل	رأس المال البشري (فرض دنيا)	رأس المال البشري (فرضية عليا)

0.0	5.0	0.3	2.2	6.4	5.2	3.9	70-65
4.1	9.1	3.3	7.1	5.2	0.2 -	1.3-	75-70
9.8	14.8	6.8	10.3	6.2	3.2 -	4.6 -	80-75
6.3	9.0	3.5	5.3	5.2	0.9 -	2.3 -	85-80
3.5	8.5	1.4	3.0	0.1	2.6 -	4.2 -	90-85
4.0	9.0	3.5	1.0	0.3	2.1 -	4.3 -	95-90
3.7	8.7	4.7	1.3	3.1	0.3	1.8 -	2000-95
4.5	9.5	3.4	4.5	3.8	0.5 -	2.1 -	2000-65

Source : FMI, Algeria Country Report 03/69 Mars 2003 – Selected Issues and Statistical Appendix.

لتقييم تطور مستوى الإنتاجية الكلية استعمل صندوق النقد الدولي دالة الإنتاج (Coob-Douglas) باستعمال كل من رأس المال البشري والمادي والعمل كعوامل إنتاج، وبدل تقييم واحد لنمو الإنتاجية، ومن أجل تحري المصادقية في النتائج المتحصل عليها، قُدِّمت سلسلة من المعطيات معتمدة على:

- سيناريو أول (فرضية دنيا) يتم فيها الجمع بين ثلث ( 1/3 ) رأس مال مادي وثلثين (2/3) لرأس المال البشري، هذا السيناريو أعطى، كما يوضح الجدول، إنتاجية كلية للعوامل سلبية بلغت (- 2.1%) في المتوسط سنويا.

- سيناريو ثاني (فرضية عليا) ويقوم على تقديرات أكثر تحفظا في مستوى نمو رأس المال البشري (4.5% في المتوسط) ومثله بالنسبة لرأس المال المادي، وحتى مع هذا السيناريو الذي يعتبر متفائلا يظل النمو المتوسط للإنتاجية الكلية للعوامل سلبيا (-0.5) سنويا.

وهي النتائج التي عززتها دراسة للبنك الدولي حيث يوضح الجدول التالي مساهمة كل من عوامل الإنتاج (رأس مال مادي، رأس مال بشري، عمل) في نمو مستوى الإنتاجية الكلية وبالتالي نمو الاقتصاد.

مصادر النمو 2005-1981

جدول رقم (2)

-2002 2005	-1995 2001	-1986 1994	-1981 1985	-1981 2005	
5.5	3.1	0.0	5.2	2.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
معدل نمو العوامل (بالنسبة)					
2.3	1.2	2.1	6.8	2.8	رأس مال مادي
6.5	3.6	3.5	4.3	4.1	يد عاملة
10.6	7.8	9.7	11.3	9.6	رأس مال بشري

المساهمات النسبية					
1.2	0.6	1.1	3.4	1.4	رأس مال مادي
1.6	0.9	0.9	1.1	1.0	يد عاملة
2.7	2.0	2.4	2.8	2.4	رأس مال بشري
0.1	0.3 -	4.3 -	2.1 -	2.0 -	الإنتاجية الكلية للعوامل

Source: [www. World Bank Org](http://www.WorldBankOrg).

يوضح الجدول أن تراكم عوامل الإنتاج شكل المصدر الرئيسي لنمو الناتج المحلي الإجمالي بين الفترة 1981 و 2005 بينما نمو الإنتاجية الكلية للعوامل كان سلبيا. إذا فإذا كان مستوى النمو ونوعيته تحددهما إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال، فإن العلاقة بين الإنتاج والوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الإنتاجية ظلت ضعيفة ومنذ الاستقلال، فحصيللة العشرية الممتدة بين 1967 و 1978 أبرزت هذه الظاهرة والتي تواصلت حتى سنة 1994 وحسب دراسة للبنك العالمي فإن تطور الإنتاجية الكلية للعوامل (عمل + رأس مال) كان سلبيا (- 4.3 % عن كل عامل) خلال الفترة الممتدة بين 1979 و 1994<sup>(11)</sup>.

وفي دراسة للمعهد الوطني للإنتاجية والتنمية الصناعية INPED<sup>(12)</sup> والتي غطت الفترة ما بين 1970 و 1997 أظهرت بأن الإنتاجية الظاهرة للعمل (قيمة مضافة/عدد العمال) انتقلت من 510.000 دج إلى 590.000 (حسب أسعار سنة 1998) أي بزيادة تقدر بحوالي 0.5 % سنويا في المتوسط وهي نسبة بعيدة جدا عن متوسط الدول السائرة في طريق النمو ناهيك عن الدول المصنعة.

أما بالنسبة لإنتاجية رأس المال (الإنتاج/رأس المال) فقد تناقصت ما بين 1970 و 1997 حيث انتقلت من 0.41% إلى 0.20% أي أنه للحصول على نفس المنتج سنة 1997 يتطلب الأمر ضعف رأس المال المستعمل في سنة 1970 وكان تناقص الإنتاجية الظاهرة لرأس المال في المتوسط 2.6% سنويا.

وحسب نفس الدراسة فإن الإنتاجية الكلية (رأس المال + العمل) تناقصت في المتوسط بـ 1% تقريبا خلال كل هذه الفترة، في الوقت الذي تطور مستواها بشكل ايجابي في أغلب دول العالم، ووصلت بالنسبة للدول التي حققت أحسن النتائج إلى نسبة نمو قريبة من 5% سنويا مما يجعل المقارنة أبدا ليست في صالح الجزائر<sup>(13)</sup>

جدول رقم (3) النمو المتوسط للصناعة خارج المحروقات حسب القطاع القانوني (بأسعار 1998)

الخاص		العام			العام والخاص			القطرات	
-95	-90	-75	-95	-90	-75	-95	-90		-75
97	97	97	97	97	97	97	97	97	97

6.3	-	2.3	-	-	5.0	-	-	4.2	4.3	ق م	الصناعات خارج المحروقات
0	3.9	8	7.1	1.8	0	4.6	2.3	5	3		
	0		8	9		8	8				
5.4	4.5	2.8	-	-	2.6	-	-	2.7	3.8	تشغيل	ت
0	5	3	5.4	3.4	2	2.0	1.1	0	4	ل	
			7	6		2	5				
0.8	-	-	-	1.6	2.3	-	-	1.5	0.4	اظ	ع
6	8.0	0.4	1.8	2	2	2.6	1.2	1	7	ع	
	8	4	1			2	5				

Publication Trimestrielle de l'INPED, Boumerdés Avril-Juillet 2000 Numéro 11-12.p10

ق م : القيمة المضافة  
اظ ع : الإنتاجية الظاهرة للعمل

غير أن تطور الإنتاجية كان مختلفا خلال هذه الفترة ، حيث تميزت فترة ما بعد الاستقلال باستغلال ضعيف جدا للطاقات الإنتاجية وقد مكن استئناف الطلب منذ 1966 إلى غاية انطلاق المخطط الثلاثي من تحقيق ارتفاع في نسب استغلال الطاقات وفي المقابل فان مستوى الاستثمار والتشغيل لم يرتفع إلا بشكل بسيط مما ساعد على نمو معدلات الإنتاجية التي بدأت تعرف تطورا سلبيا انطلاقا من سنة 1970، هذا التطور ترافق مع نمو إنتاج المحروقات والذي ارتفع بشكل منتظم ليصل في سنة 1978 مستوى 2.7 مرة ما سجل في سنة 1962<sup>(14)</sup>.

وخلال الفترة الممتدة بين سنة 1967 وسنة 1978 كان لنسب الاستثمار المرتفعة جدا انعكاسات ايجابية، لا سيما في مجال إحداث مناصب الشغل وتقليص البطالة التي انتقلت من 33% إلى 22% لكنها لم تحقق أي إنتاج معتبر، فقد تميزت هذه الفترة بتنمية اجتماعية هامة لكنها تحققت على حساب إنتاجية معمرة على جميع القطاعات وخاصة منها القطاع الصناعي خارج المحروقات، وخلال هذه الفترة وفي جميع القطاعات كانت بنية الاقتصاد تفرض معدل استثمار 6 دج لرفع القيمة المضافة بدينار واحد وهو ما كان يشكل حينذاك معاملا هامشيا مرتفعا لرأس المال<sup>(15)</sup>.

إن نسب الاستثمار العالية والمتزايدة خلال تلك الفترة (بين 26.4% و 54.7%) من الناتج المحلي الإجمالي لم تحدث إنتاجا مهما، أما نسب النمو الحقيقية للإنتاج المحلي الإجمالي فقد عرفت من جهتها تطورا عكسيا قدره على التوالي 11% و 6% (بالنسبة لهدف محدد قدره 11.2% ) وذلك بالنسبة لمخططات التنمية الثلاثة مما يعكس إنتاجية إضافية متناقصة للاستثمار<sup>(16)</sup>.

وخلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1977 وكما هو مبين في الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية الممتدة بين 1967 و 1978 كان من اللازم حجم استثمار يفوق



ست (6) مرات حجم استثمارات سنوات 67-69 للحصول على نفس النسبة الموحدة من النمو<sup>(17)</sup>.

وكل هذه العوامل أدت إلى ضعف إنتاجية العمل بل إلى تراجعها في العديد من القطاعات بالأخص الصناعي منها، وقد زاد في تفاقم انخفاض الإنتاجية ضعف نسبة استعمال قدرات الإنتاج التي بلغت في بعض القطاعات 25% .

كبحت هذه الإستراتيجية الاستثمارية المعتمدة مع بداية الثمانينات اثر ظهور مشاكل التسيير في المؤسسات العمومية وكذا الصعوبات الناشئة على مستوى العمل لضمان موارد مالية لاستمرار وتيرة التصنيع، فقد كانت كافة مؤسسات القطاع العام عشية انطلاق الإصلاحات تعاني عجز هام في الاستغلال و مدانة بشكل كبير.

وقد استمر البحث عن نمط نمو بديل خلال كل السنوات الممتدة من 1987 إلى 1994 وخلال هذه الفترة توقف انهيار الإنتاجية الظاهرة لرأس المال، ليس بسبب تحسن فعلي بل بسبب ركود الاستثمار، فقد تقلص نمو مخزون رأس المال بشكل كبير واستمر في هذا التراجع، فبين سنتي 2003 و 2004 شهد تراجعا بنسبة 16% (18.1 مليار دج سنة 2003 مقابل 15.2 مليار دج سنة 2004) حيث لم يمثل في سنة 2004 سوى نسبة 4.3% من رقم الأعمال المحقق في القطاع<sup>(18)</sup>.

ومن جهتها استمرت الإنتاجية الظاهرة للعمل في الركود على الرغم من تراجع مستوى التشغيل في القطاع العمومي الصناعي وذلك بسبب ركود الإنتاج نفسه، ومع نهاية سنة 1997 شهدت الإنتاجية الظاهرة للعمل بعض الانتعاش بسبب مزيد من التراجع في مستوى التشغيل.

أما الإنتاجية الظاهرة لرأس المال فقد ارتفعت أيضا بسبب النقص الكبير في مستوى رأس المال، كما شهد نمو الإنتاجية الكلية للعوامل بعض التحسن منذ الشروع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية (0.3% عن كل عامل خلال الفترة الممتدة بين 1995 و 1999)<sup>(19)</sup>.

غير أن هذه الأمور في مجملها لا تعبر إلا عن تأثيرات ميكانيكية لتخفيضات هامة لعدد من العوامل أعطيت لها أهمية مبالغ فيها .

عموما فإن هذه الأرقام تستدعي ملاحظة الضعف النسبي لإنتاجية القطاع الصناعي، فهذا القطاع الأكثر رسمة<sup>(20)</sup> ينبغي أن تكون له مبدئيا إنتاجية أعلى وبالتالي مساهمة أكبر في النمو الاقتصادي.

## 2-2 مؤشر مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

حقيقة إن معدلات النمو التي حققها الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة مكنت من المحافظة على التوازنات الكبرى وإعادة بناء استقرار الاقتصاد الكلي، فمنذ 1999 ميزان المدفوعات والموازنة العامة حققتا فائض، والاحتياطيات الدولية الرسمية ارتفعت بشكل محسوس لتنتقل من مستوى يعادل أقل من شهر واردات في سنة 1990 إلى حوالي 23 شهر في 2005، كما أن معدلات التضخم انتقلت من حوالي 32% سنة 1990 إلى أقل من 2% في سنة 2005<sup>(21)</sup>.

لقد سجل متوسط النمو الاقتصادي من سنة 1990 وحتى 2003 ما نسبته 2.43% في مقابل نمو ديموغرافي يقدر بحوالي 1.88% وانتقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1543.37 دولار إلى مستوى 213600 دولار في سنة 2003 أي بمتوسط نمو يقدر ب 3.6%، كما أن مستوى النمو المسجل بين 1998 و 2005 والمقدر ب 3.5% والذي وصل إلى 4.5% بين 2005 و 2007 يمكن اعتباره استثنائيا، إذا ما قورن بأداء فترات سابقة، وهو نمو مسجل بفضل استثمار مرتفع جدا (تقريبا 30% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة) (22).

إن هاتين الظاهرتين (نمو، توازن) تعطي الانطباع بأن الاقتصاد قد دخل في دورة اقتصادية تتميز بمستوى نمو دائم ومستقر، إلا أن هذا الانطباع يبدو خاطئا وغير صحيح، فمن جهة لأن معدلات النمو المحققة لا تزال ضعيفة مقارنة بدول أخرى، ومن جهة أخرى انه نمو تحقق بفضل عوامل خارجية جعلته يتصف بالهشاشة ولا تتوفر له شروط الاستقرار والديمومة.

فالنمو الملاحظ خلال السنوات الأخيرة مرتبط بشكل مباشر بقطاع المحروقات في الوقت الذي لا تزال فيه مساهمة القطاعات الأساسية والتي يمكن اعتبارها مهمة وحيوية كقطاع الصناعة خارج المحروقات أو الصناعة التحويلية في هيكله هذا النمو لا تزال ضعيفة وهامشية.

جدول رقم (4) تطور الحصة النسبية للقطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
9.1	9.7	10	10.4	9	11.9	12.5	الزراعة
			36.5	42	29.6	24.5	المحروقات
38.2	35.1	35.1	7.9	7.7	9	9.9	الصناعة
6.0	6.5	7.9	9.1	8.7	10.2	11.6	البناء والأشغال
8.3	8.5	9.8					العمومية
			24.2	21.6	25.6	26.8	الخدمات التجارية
		24.8	11.9	11	13.7	14.8	الخدمات غير التجارية
20.7	21.5	12.5					
17.7	18.2						
100	100	100	100	100	100	100	

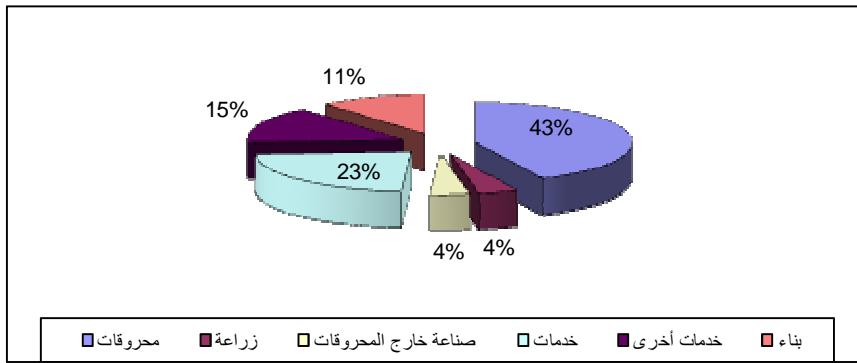
المصدر: لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو،

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، جويلية 2005 ص 15.

إن المساهمة في نمو الأنشطة الإنتاجية تضع المحروقات والخدمات في القمة بمساهمة تتجاوز 60% في الثروة الوطنية، والواضح أن القطاع الصناعي يشغل مكانة تزداد وهنا في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، إذ انتقلت مساهمته من حوالي 10% سنة 1998 إلى 6% في سنة 2004 أي بتدهور يعادل حوالي 4 نقاط في الوقت الذي يتعزز فيه وزن المحروقات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقلت مساهمة هذا القطاع من 24.5% في سنة 1998 إلى 38.2% سنة 2004 وإلى ما يقارب 45% في سنة 2005، كما بلغت نسبة المساهمة في النمو المحقق سنة 2005 والمقدر بـ 5.2 بحوالي 43% مقابل 25% فقط سنة 2004<sup>(23)</sup>.

أما الصناعة خارج المحروقات فكانت مساهمتها هامشية وضئيلة في النمو الاقتصادي بـ 3.9% وإجمالاً يعود أكثر من 90% من النمو المحقق للمحروقات ولقطاع السلع غير المتاجرة (الخدمات و قطاع البناء)<sup>(24)</sup>.

شكل رقم (2) هيكل النمو للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2005



من الواضح أن حظوظ هذا الهيكل في التغيير محدودة على المدى القريب وحتى المتوسط لأسباب عدة نذكر منها:

- هيمنة قطاع المحروقات والعمل على تعزيز دوره وهو ما تعكسه الاستثمارات الضخمة التي استفاد منها القطاع، فحتى سنة 2009 من المتوقع أن يستفيد القطاع بما قيمته 32 مليار دولار تأتي لتضاف إلى برنامج سابق (2005-2000) والمقدر بـ 21 مليار دولار<sup>(25)</sup>.

- قطاع السلع غير المتاجرة (خدمات، بناء) عرف هو الآخر نموا ملحوظا كما تتوفر له حظوظ المحافظة على هذا المستوى بالنظر أيضا إلى حجم الاستثمارات المستفاد منها (أكثر من 100 مليار دولار) و المتوقعة في إطار المخطط التكميلي لدعم ونمو الاقتصاد (2000/2009) (pc sc)<sup>(26)</sup>.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فلا نلاحظ في المقابل أي تحفيزات استثمارية ممكن أن يكون لها أثر إعادة توازن الهيكلة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يكرس

الوضع القائم ويؤكد على المساهمة الضعيفة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك الناتج المحلي خارج المحروقات.

إذا فمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي تجاوزت 5 % تزامنت، في الحقيقة، مع معدلات نمو ضعيفة، أقل من نقطة واحدة، وحتى سلبية بالنسبة لبعض فروع الصناعة التحويلية، وهي معدلات تبدو بعيدة عن تلك المحققة في الدول النامية حيث سجلت في المتوسط 14 % من الناتج المحلي الإجمالي ووصلت هذه النسبة إلى 17 % في المغرب و 18 % في تونس و 14 % في مصر<sup>(27)</sup>.

وفي المقابل رافق هذا التحسن في مستوى النمو تعزيز دور المحروقات أكثر فأكثر حيث باتت تشكل المصدر الرئيسي لهذا النمو، وبالتالي في تمويل الاستثمارات في حين انه خلال الفترة 1970-1980 مثلا ساهمت كل من الزراعة و الصناعة التحويلية بأكثر من ربع النمو المحقق أي بنسبة 25.1 % ومساهمة المحروقات لم تتعدى 18.6 % وعلى مدى الفترة 1998 - 2005 نصيب كل من الزراعة و الصناعة التحويلية لم يتعدى 17 % في النمو المحقق بينما المحروقات ساهمت بأكثر من 30 %<sup>(28)</sup>.

إذا هناك تغير مهم في هيكل عوامل النمو، فبالنسبة للفترة الأولى إنها القطاعات الأساسية التي ساهمت أكثر في النمو بمساهمة متواضعة للمحروقات، أما بالنسبة للفترة الثانية فالمحروقات أصبحت المصدر تقريبا الوحيد للنمو، وإذا كان اقتصاد السبعينات يعرف بأنه " اقتصاد ريعي " على اعتبار أن المحروقات شكلت الممول الرئيسي للاستثمارات رغم مساهمتها المتواضعة نسبيا في النمو الاقتصادي آنذاك، فماذا يمكن أن يقال عن اقتصاد اليوم؟

إن التحول الأكثر أهمية هو أن قطاع المحروقات لا يتحكم اليوم فقط في تمويل النفقات العمومية (الجباية البترولية تمثل أكثر من 60 % من الموازنة بين 2000 - 2005)<sup>(29)</sup> والاستثمارات العمومية كما هو الحال ومنذ فترة طويلة، لكنه يتحكم ومنذ بداية عشرية الألفين في رتم ومدى النمو الاقتصادي فأصبح بذلك القطاع الأكثر حيوية بالنسبة للاقتصاد والمجتمع كله كما لم يكن من قبل.

إن قراءة دقيقة ومثالية للأرقام والمعلومات المنشورة عن الصناعة التحويلية العمومية في الجزائر توضح أنه على الرغم من الجهود التي بذلت لم تصبح هذه الصناعة قوة محرك للاقتصاد، بل إن الصناعة التحويلية الجزائرية تعيش أزمة حقيقة، فالمعطيات تشير إلى أن الصناعة التحويلية عرفت شبه استقرار بين 1983 و 1993 بمعدل نمو سنوي متوسط ب 0.1 %، أما بالنسبة للفترة الموالية 1993 و 2003 سجلت انخفاض سنوي متوسط ب 1.1 % بمعنى آخر إن القيمة المضافة للصناعة التحويلية المسجلة في سنة 2003 هي أقل بأكثر من 10 % مقارنة مع سنة 1983، ولم يتوقف القطاع عن التدهور ففي سنة 2004 سجل نمو سلبيا ب 2.3 % وفي سنة 2005 سجل أيضا نموا سلبيا ب 2.8 %، وفي سنة 2006 مستوى إنتاج قطاع الصناعة التحويلية وصل إلى مستوى 60 % من مستوى الإنتاج المحقق سنة 1989، فلنتصور إذا مقدار الخسائر على مستوى الإنتاج<sup>(30)</sup>.

إن هذا التدهور يبدو أكثر أهمية عند مقارنة أداء القطاع بدول أخرى خاصة المجاورة منها، ففي سنة 1983 الجزائر احتلت المرتبة الأولى فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي بعيدا عن كل من المغرب، تونس ومصر حيث كان نصيب كل ساكن من الإنتاج الصناعي يعادل 280 دولار بينما كان في المغرب 123 دولار وتونس 177.5 دولار أما في مصر فلم يتجاوز 84 دولار، أي أن الجزائر أنتجت ما يعادل 2.28 مرة أكثر مما أنتجته المغرب و1.58 مرة أكثر من تونس و3.33 مرة أكثر من مصر<sup>(31)</sup>.  
 إلا أن الوضع تغير بعدها لتحتل الجزائر المرتبة الأخيرة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (5) تطور القيمة المضافة للصناعة التحويلية بين 1990 – 2000 (نصيب كل ساكن من القيمة المضافة) بأسعار سنة 1990 .

الدولة	1990	2000	متوسط النمو السنوي الحقيقي	الاتجاه
الجزائر	247	120	9.0	↙
المغرب	193	200	2.6	↖
تونس	255	369	5.4	↗
مصر	144	216	5.3	↗

Source: World Bank, World Development Indicators 2003, pp,190.

وقد استمر الوضع في التدهور مقارنة بالدول المجاورة، فقد سجلت الجزائر متوسط قيمة مضافة في سنة 2003 يعادل 147 دولار لكل ساكن، بينما المغرب حقق 242 دولار وتونس 449 دولار أما مصر فحققت 229 دولار، واحتلت بذلك تونس المرتبة الأولى في المجموعة منتجتًا ما يعادل 3,1 مرة أكثر من الجزائر<sup>(32)</sup>.  
 إن الأزمة البترولية لسنة 1986 سجلت نهاية مرحلة غطى فيها الربيع البترولي على كل مشاكل الصناعة المرتبطة بالإنتاجية ووفر رؤوس الأموال للاقتصاد الوطني، ومع نهاية هذه المرحلة بات التراجع الصناعي حتمية لا بد منها، هذا التراجع الذي استمر منذ نهاية الثمانينات، شهدت معه الصناعة التحويلية نموا سلبيا بحيث لم تتجاوز مساهمتها وفي أحسن الأحوال 7% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين وصلت إلى مستوى 15% مع منتصف الثمانينات<sup>(33)</sup>.

ومن اللافت أن الاقتصاد الجزائري يشهد هذا التراجع في التصنيع في الوقت الذي تعرف باقي دول العالم وخاصة النامية منها تطورا في قطاعاتها الصناعية، فالقيمة المضافة العالمية في قطاع الصناعات التحويلية عرفت خلال العشر سنوات الأخيرة نموا بمعدل 7 %، كما أن صادرات السلع المصنعة نمت بمستوى أكثر من نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل المناطق، مما يعكس دولية التصنيع، بل أن نتائج الدول النامية، في هذا الصدد، تبدو أحسن من تلك المسجلة في الدول المتقدمة والأمثلة على ذلك عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تايوان، تايلاند، الأرجنتين، البرازيل وغيرها (34).

وفي الجزائر يبدو أن التصنيع لم يشكل موضع اهتمام خاص من قبل السلطات العمومية، فعدا عمليات التطهير المالي المتكرر والتي كلفت الخزينة العمومية أكثر من 30 مليار دولار دون أن تضع حدا للاستدانة المتكررة للمؤسسات العمومية، لازالت الخصخصة تسجل تأخرا ملحوظا وعملية إعادة التأهيل مازالت بعد في بدايتها (35).

وبالنتيجة فإنه حتى يستدرك القطاع الصناعي نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال منتصف الثمانينات التي وصلت إلى 15 %، عليه أن يحقق متوسط نمو سنوي يتجاوز 10.3 % على مدى العشر سنوات القادمة، وهو مجهود معتبر صعب تخيله في الوقت الراهن بالنظر إلى الوضع العام للصناعة (36).

إن هذه النتائج توضح مدى ضعف أداء الاقتصاد الجزائري عموما والقطاع الصناعي على وجه الخصوص، الذي أعيدت هيكلته العديد من المرات واستفاد من أموال طائلة دون التوصل إلى إحداث تغيير ايجابي حقيقي وهو ما انعكس على تنافسية القطاع وأداءه المتواضع جدا في مجال الصادرات.

### 2-3 مؤشر مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات

يشكل أداء الصادرات المحور الرئيسي للتنافسية في الأسواق الدولية، ومن أهم المؤشرات الأساسية التي تقيم قطاع الصادرات ومساهمته في بناء قاعدة تنافسية مؤشر حصة الصادرات من السلع المصنعة، وهو في الواقع يقيس الجهد التنموي نحو التوجه إلى نموذج مبني على الاستفادة من تصنيع السلع التحويلية والابتعاد عن تصدير السلع الأولية المعروفة بعدم المرونة السعرية والدخلية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تذبذب الأسعار وما له من آثار سلبية على الإدارة الاقتصادية الكلية، وهي عوامل أدت بالدول إلى التخلي تدريجيا عن سياسات إحلال الواردات والتوجه نحو إستراتيجية ترويج الصادرات لاستدامة معدلات النمو ورفاهية السكان، وتعتبر كوريا مثلا على ذلك حيث تحتل الصدارة في هذا المجال باعتبارها دولة تصنف ضمن الدول المصنعة حديثا والتي تعتمد أساسا على الأسواق الخارجية في السلع المصنعة لإحداث النمو المطلوب.

ومن الدول العربية حققت تونس تقدما لا بأس به في هذا المجال، أما الجزائر وفي الوقت الذي باتت فيه السلع الصناعية تستحوذ على أكثر من نصف الصادرات الدولية في هيكل التجارة الدولية، فإن أدائها يدل على أنها بعيدة عن توظيف سياسة ترويج صادرات مبنية على السلع المصنعة وان القطاع الأولي ما زال مسيطرا على أداء قطاع

الصادرات وذلك نتيجة لطغيان النفط، فعلى مدى السنوات 2000-2005 استقرت الصادرات خارج المحروقات، بما فيها الإنتاج الصناعي، عند متوسط 800 مليون دولار حتى عام 2006 أين سجلت مليار دولار وهي السنة التي بلغت فيها إجمالي الصادرات ما قيمته 52.82 مليار دولار بزيادة نسبية تقدر بـ 14.83% عن سنة 2005 مثلت صادرات المحروقات فيها نسبة 98.97% من القيمة الإجمالية، بينما لم تتعدى الصادرات خارج المحروقات فيها نسبة 02.2% (37).

جدول رقم (6) تطور هيكل الصادرات للجزائر وبعض دول المقارنة للفترة 1990-2000

الدولة	أغذية	مواد زراعية خام	وقود	معادن	سلع تحويلية	مواد كيميائية	سلع تحويلية أخرى	معدات نقل	أخرى
الجزائر (1)	0.7	0.0	96.4	0.4	2.5	1.0	1.1	0.5	0.0
(2)	0.6	0.1	96.3	0.5	2.6	1.3	1.0	0.3	0.0
تونس (1)	11.7	0.7	12.7	1.4	73.5	12.6	52.2	8.7	0.1
(2)	9.6	0.7	9.0	1.5	79.4	12.0	56.0	11.4	0.0
المغرب (1)	28.1	2.9	2.7	12.5	53.9	19.8	29.2	4.9	0.0
(2)	26.5	2.3	2.3	11.3	57.7	16.6	34.5	6.6	0.0
مصر (1)	9.5	5.3	42.3	6.1	36.8	4.8	31.1	0.9	0.1
(2)	9.8	5.6	39.3	5.4	38.3	6.4	31.1	0.8	1.6

المصدر: تقرير التنافسية العربية الصادر عن المعهد العربي للتخطيط لسنة 2003 ص 115.

حيث أن:

(1) الفترة 1995-1990

(2) الفترة 2000-1995

يبدو أن المحروقات تمثل أكبر حصة من صادرات الجزائر مقارنة بدول المجموعة في مقابل تدني مساهمة صادرات السلع التحويلية، والواضح أيضا هو استمرار هذه الظاهرة في هيكل الصادرات بحيث بقيت الأهمية النسبية لمختلف السلع على حالها تقريبا. إن الهيكلة القطاعية للاقتصاد كان لها أثرها الواضح على الصادرات، فباستثناء المحروقات يسجل الميزان التجاري للجزائر وباستمرار أرصدة سالبة بالنسبة لكل مجموعات الإنتاج الأخرى، رصيد سالب مع الاتحاد الأوروبي كما هو الحال مع باقي العالم.

والنتيجة أن صادرات الجزائر تفتقر إلى التنوع المطلوب الذي يضمن تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على عدد قليل من السلع والذي يمكن أن يؤدي إلى هزات مستمرة للاقتصاد، فبالمقارنة مع بعض الدول يتضح ضعف تنوع التجارة الخارجية للجزائر.

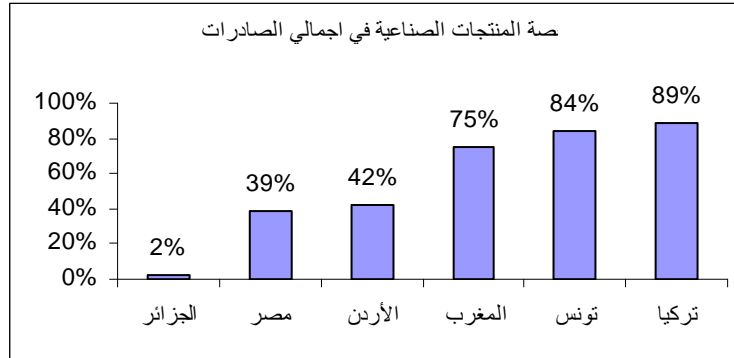
جدول رقم (7) متوسط الحصة النسبية للمنتجات الصناعية فى إجمالى الصادرات وتمركز الصادرات

الدولة	حصة المنتجات الصناعية فى الصادرات	تمركز الصادرات
الجزائر	2	0.61
مصر	39	0.34
الأردن	42	0.11
المغرب	75	0.2
تونس	84	0.21
تركيا	89	0.14

Source: Rapport Femise 2004

وهو ما يمكن توضيحه بيانيا بالشكل التالى:

شكل رقم (3) متوسط الحصة النسبية للمنتجات الصناعية فى الصادرات للجزائر وبعض دول المقارنة



واضح أن الجزائر تتميز بهيكل الصادرات الأقل تنوعا فى هذه المجموعة، فما زالت صادراتها محصورة فى المحروقات، أما صادرات الصناعة خارج المحروقات فتضل هامشية تنصدرها منتجات مرتبطة بالمحروقات تصل إلى نسبة 50% . إن التأخر الخاص بطبيعة وتنوع الصادرات يمكن أن يقاس أيضا بمساهمة السلع ذات التكنولوجيا العالية فى الصادرات، هذه السلع التى تعتبر كعامل فعال فى غزو الأسواق الخارجية فعلى مدى الفترة 1995-2000 لم تساهم هذه السلع فى الصادرات الإجمالية



للجزائر إلا بما نسبته 0.6% فقط، مقابل متوسط يقدر بـ 3.6% و 6.9% بالنسبة لكل من المغرب وتونس على التوالي، ومتوسط عالمي يقدر بـ 18.7%<sup>(38)</sup>. هذا في الوقت الذي تأكد فيه أن مستقبل التنافسية هو في الواقع للصناعة ذات الكثافة التقنية العالية وأن فارق الكثافة التكنولوجية بين صادرات الدول النامية والدول المتقدمة أصبح يتقلص شيئا فشيئا، فمثلا في سنة 1998 صادرات السلع التكنولوجية للدول النامية فاقت قيمة صادراتها من النسيج والألبسة والأحذية. والجدير بالذكر أن تواضع مساهمة هذه الصناعات في صادرات الجزائر يتزامن مع وجود نظام تعليم متجه نحو العلوم، لكن ونظرا لانعزال النظام العلمي والبحثي في داخل الجامعات، فإن هذا النظام ظل منفصلا عن المحيط الاقتصادي بحدته ولعل هذا ما يفسر ضآلة نسبة السلع ذات التكنولوجيا العالية في إجمالي الصادرات، ولم يشفع للجزائر توجهها نحو تطوير التقنية من رفع هذه النسبة على الرغم من أن نسبة الخريجين في العلوم والتقنية بلغت 85% في سنة 2000 مثلا وهي نسبة فاقت حتى معدل الخريجين في كوريا والتي بلغت 73% وكذلك ماليزيا بنسبة 30%، وكذلك الأمر ذاته بالنسبة للواردات من السلع الرأسمالية التي بلغت نسبتها 43% من إجمالي الواردات<sup>(39)</sup>. وهو ما يجعل الوضع الاقتصادي والمالي للجزائر معرضا لتقلبات سوق المحروقات الدولية، نظرا لثقل ما يساهم به هذا القطاع في الاقتصاد، كما يعكس انخفاض وضع القاعدة الصناعية والتكنولوجية والذي انعكس بالضرورة في ضعف القدرة التصديرية ومواكبة السوق العالمية، فالجزائر تفقد سنويا ما معدله 3% من قدرتها التنافسية<sup>(40)</sup>. جدول رقم (8) ترتيب بعض الاقتصاديات حسب مؤشر التنافسية الصناعية 1985-1998.

الدولة	ترتيب 1985 من (80 دولة)	قيمة المؤشر 1985	ترتيب 1998 من (87 دولة)	قيمة المؤشر 1998	اتجاه المؤشر
الجزائر	54	0.029	74	0.009	↘
المغرب	46	0.038	53	0.048	↗
تونس	40	0.064	45	0.068	↗
مصر	67	0.012	57	0.038	↗
الولايات المتحدة	5	0.599	6	0.564	↗
فرنسا	10	0.450	11	0.465	↗
اليابان	2	0.725	4	0.696	↗

Source: United Nation Organisation of Industrial Development, Industrial Development Report 2002/2003. www.unido.org.

إن انفتاح الاقتصاد الوطني الذي يتجه ليعزز أكثر فأكثر مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا التطبيق التدريجي لبنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية، ذلك أن ضعف أداء المؤسسة الجزائرية انعكس بعدم تنافسيتها وتسبب أيضا في خسارة ليس فقط حصة محتملة في السوق الدولية المعتبرة، بل خسارة حصصها في السوق المحلية التي نجحت المنتجات الصينية والتركية والماليزية وغيرها في السيطرة عليها.

إن هذا الواقع تعززته درجة الاندماج (l'insertion) للاقتصاد الجزائري في العالم، فبالنظر إلى حجم وأهمية كل من الصادرات والواردات يمكن القول أن الاقتصاد مندمج تماما في الاقتصاد العالمي، لكن المتمعن في الأمر يلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات (بما فيها صادرات المنتجات الصناعية) هامشية بينما الواردات تبدو أكثر أهمية، وهو واقع لا يعكس المجهودات التي بذلت لترقية الصادرات خارج المحروقات.

جدول رقم (9) التجارة الدولية: 10<sup>6</sup> دولار

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التجارة										
صادرات	397	489	880	304	225	200	200	260	340	473
X	0	0	18	0	60	00	12	28	66	45
صادرات	79	98		61	451	400	400	400	680	947
X <sub>hh</sub>										
واردات	112	102	108	115	117	119	149	162	218	246
M	39	80	50	20	00	20	91	38	08	05
درجة التغطية										
X/M	0.35	0.48	0.08	0.26	2	1.7	1.33	1.6	1.56	1.92
(X <sub>hh</sub> /M)	0.007	0.009	0.002	0.005	0.04	0.03	0.03	0.02	0.02	0.02

source: Andrée Kartchersky, Problématique de la Libération Commerciale : Etude Empirique Comparée des Marchés de l'Emploi, Colloque International, Rabat-Maroc 19-20 octobre 2007.

حيث أن: X إجمالي الصادرات، X<sub>hh</sub> صادرات خارج المحروقات، M واردات يتضح من الجدول أن درجة التغطية مرتفعة نوعا ما، وهي الحالة التي يؤخذ فيها بإجمالي الصادرات X حيث تدرج المحروقات في تغطية إجمالي الواردات، إلا أنه يمكن اعتبار هذه التغطية وهمية لأنها مرتبطة مباشرة بتقلبات أسعار البترول، أما الحالة الثانية والتي يؤخذ فيها بالصادرات خارج المحروقات، وهي الحالة التي يمكن اعتبارها حقيقية، فإن الصادرات لا تغطي بأي شكل الواردات وهو ما تعكسه ضالة النسب، بمعنى آخر إن الاقتصاد الجزائري يوجد في حقيقة الأمر على هامش التجارة الدولية وبالنتيجة فإن مساهمة التجارة الدولية في النمو الاقتصادي تبدو ضعيفة جدا.

### 3- سبل النهوض بالقدرة التنافسية والإنتاجية

من المقترحات والحلول العملية للتصدي لظاهرة تدني القدرة التنافسية والإنتاجية للصناعة الوطنية يمكن ذكر ما يلي:

- انه اعتبارا للهيكلة الحالية للجهاز الإنتاجي ينبغي أن تشكل ترقية الصادرات خارج المحروقات وزيادة حصة الصناعة في الإنتاج الوطني أحد أهم محاور دعم الاقتصاد الوطني و تحقيق القدرة التنافسية التي لا يمكن أن تتم وتكتمل إلا إذا كانت السلع والمنتجات الوطنية ذات سمعة جيدة ومواصفات عالية مما يستلزم التأكيد على أهمية إعادة تأهيل القطاع الصناعي العام والخاص، لمواكبة التطور التقني السريع ولمواجهة الأخطار المتزايدة والناجمة عن العولمة.
- وإذا اعتبرنا أن الارتقاء بالقدرة التنافسية للقطاع الصناعي والاقتصاد بشكل عام هو الهدف المنشود، فإن نجاح تسويق منتجات التصدير هو أولى مداخل مواجهة للصدوم أمام التحديات، فالتصدير باعتباره حياة أو موت هو حجر الأساس لإعداد بناء اقتصادي قوي، إلا أنه في نفس الوقت لا يمكن لأي مؤسسة أن تتطلع إلى قدرة تنافسية فعالة في السوق العالمي دون أن يسبق ذلك تفوقها الملموس في تسويق منتجاتها محليا، إذ أن التوجه لانتهاج إستراتيجية تصديرية تنافسية يجب أن يكون متوازيا مع تهيئة المناخ اللازم لتحقيق التفوق المتميز في السعر والجودة.
- انه لم يعد من الممكن اليوم اعتبار التصنيع مجرد تراكم لرأس المال المادي لا غير، إن التصنيع يقتضي فيما يخص حالة اقتصاد الجزائر بالذات بروز مزايا ترتكز أساسا على الابتكار وعلى الموارد البشرية بصفقتها الدعائم الأساسية لأي مشروع صناعي، ونظرا لميزان القوى السائد في السوق الدولية ولضعف قدرة مؤسساتنا على استيعاب وتطوير التكنولوجيات التي يتم إنتاجها من قبل الاقتصاديات المتطورة، فلا بد من تدخل الدولة للنهوض بسياسة شاملة لترقية وتطوير التقدم التقني، ذلك أن خطر زيادة اتساع الهوة التكنولوجية خطر جد وارد اليوم، ينبغي لنا أن نجد كافة المؤهلات لتقليص الفاتورة التكنولوجية.
- ينبغي على القطاع الخاص أن يندمج تمام الاندماج في انجاز الإستراتيجية الصناعية التي تسهم في بناء اقتصاد قوي وتنافسي، وهذا ما يستوجب تأهيل المناخ الاستثماري التشريعي لتحفيز واستقطاب الاستثمار الخاص وتشجيعه على الاستثمار في مشاريع صناعية ذات قيمة مضافة عالية.
- كما أن نجاح جهود تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية يعتمد بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار المحلي على اجتذاب الاستثمار الأجنبي باعتباره مصدرا رئيسيا للتمويل، علاوة على أنه يعتبر وسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج والمهارات والقدرات الابتكارية والأساليب الإدارية، وتوطينها بما يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية .
- ضرورة مواصلة العمل على تحقيق الإصلاح الإداري الشامل الذي يكفل إزالة الروتين الإداري وتحسين مستويات الإدارة العامة بهدف تعزيز فرص النجاح أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على مواجهة متطلبات المرحلة

القادمة، كما أن تحسين التسيير خاصة في القطاع العمومي يندرج أيضا ضمن قائمة العوامل الكفيلة بتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، ويتطلب المزيد من الشفافية والمسؤولية والأخلاق في تسيير الأموال العامة.

### الخاتمة

من الواضح أن هناك علاقة تكاملية بين التنافسية والإنتاجية وأن الإنتاجية تشكل مدخلا أساسيا لتحقيق القدرة التنافسية، فالميزة التنافسية لدولة ما تقتضي تحسين الإنتاجية، وبالتالي استمرارية ونجاح المؤسسة الاقتصادية ولا سيما منها الصناعية، الأمر الذي يستدعي اتخاذ القرارات والخطوات اللازمة للمحافظة على ميزتها وذلك باعتماد استراتيجيات وانتهاج سياسات لدعم وتحسين القدرات الإنتاجية بما يتماشى والتطورات الحديثة.

لقد اجتمعت كل المؤشرات التي تمت الاستعانة بها في تقييم القدرة التنافسية والإنتاجية للقطاع الصناعي على التأكيد على أن تدني إنتاجية القطاع الصناعي الجزائري هو بلا ريب سبب رئيسي يفسر ظاهرة ضعف تنافسية المنتجات الصناعية الجزائرية. فالانفتاح التجاري "المستعجل" كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية فلقد أصبحت خسائر الصناعة لحصتها من السوق معتبرة جدا، فبات من الصعب الحفاظ أو تحسين حصتها في السوق المحلي للمنتجات الصناعية، أما غزو الأسواق الخارجية فقد أصبح يشكل هدفا بعيد المنال إن لم نقل مستحيلا، فهذا الانفتاح يهدد في الوقت الراهن ليس فقط بقاء العديد من المؤسسات غير التنافسية فحسب بل يهدد الاستثمار المنتج.

لعل في كل ما تقدم إشارة واضحة إلى أن الصناعة الجزائرية تتسم بغياب تام لإستراتيجية صناعية تضمن هذا القطاع، مما يصعب دخولها المنظمة العالمية للتجارة بالوضع الحالية، فالاستراتيجيات التي تم وضعها إلى حد الآن لتحضير هذه الصناعة لتكون منافسة تحسبا لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ لم تعط النتائج المرجوة منها، لأنها تبقى ناقصة ولن تسمح للصناعة الوطنية بالصمود كثيرا أمام انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة العالمية.

الحقيقة أن الجزائر تدخل ملعب التنافسية المعاصرة بقاعدة اقتصادية ضعيفة وصناعة محلية نجحت في العيش من خلال الحماية والدعم الحكومي، وذلك أمر لم يعد ممكنا، وعليه فهي مطالبة بترشيد تسيير المؤسسات الاقتصادية والإلحاح على ضرورة رفع إنتاجيتها كمفتاح لحل كل المشاكل التي تعاني منها والمتجلية في الركود والعجز في الأداء والتسيير وارتفاع المديونية.. الخ. وذلك بالنظر لما قد يسمح به هذا الرفع من اكتساب القدرة التنافسية على مستوى السوق الوطنية والخارجية، وأن لا يكتفي بإعادة توزيع الدخل لرفع مستوى معيشة المواطن، فذلك مجرد إجراء وقتي وسرعان ما تنوب الثروة بعد توزيعها ولا يبقى إلا العمل الجاد لزيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاجية كطريق رئيسي لتحقيق التنمية، وبذلك يندرج هذا الإلحاح عمليا في إطار ذلك الاهتمام

الواقعي والمطلب الحتمي الذي يطلق عليه عقلانية التسيير الاقتصادي كبديل للإدارة التنموية والاستثمارية التي ميزت المرحلة السابقة.

### المراجع والهوامش

- (1) نسرين بركات ، مفهوم التنافسية والتجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل حول محددات القدرة التنافسية للدول العربية في الأسواق الدولية، المعهد العربي للتخطيط، تونس 19- 21، 2000 ، ص 6 .
- (2) د. جوزيف بروكينكو ، إدارة الإنتاجية، مكتب العمل الدولي، جنيف، (لم تذكر السنة) ص 29
- (3) Michael Porter, The Competitive Advantage of Nations, Harvard Business Review  
vol (1) 90-120 March-April 1990, p84-85.
- (4) [www.ncpa.org/-ncpa/oped/bartlett/jun2199.html](http://www.ncpa.org/-ncpa/oped/bartlett/jun2199.html).
- (5) [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)
- (6) Khalil, T.M., and Ezzat, H.A., Emerging New Economy – Responsive Policies , Global Forum On Management of Technology: Focus on the Arab Region, Vienna, Austria 29-30 May 2001,p4.
- (7) [www.cid.harvard.edu/cidspecialreport/gcr\\_2000.htm](http://www.cid.harvard.edu/cidspecialreport/gcr_2000.htm).
- (8) [www.ncpa.org/pd/economy/may971.html](http://www.ncpa.org/pd/economy/may971.html)
- (9) لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (10) جويلية 2005 ص 17.
- (10) دراسة أنجزت من طرف صندوق النقد الدولي نشرت على موقع [www.Algeria-watch.org](http://www.Algeria-watch.org)
- (11) لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرجع سابق ص 17.
- (12) دراسة كلف بها المعهد من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة
- Publication trimestrielle de l'INPED, Boumerdés Avril-juillet 2000 numéro 11- (13)12.
- (14) Publication trimestrielle de l'INPED, Op Cité p
- (15) لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرجع سابق ص 18.
- (16) نفس المرجع ص 18
- (17) نفس المرجع ص 19
- (18) موقع على شبكة الانترنت [www.elmouchahid.net](http://www.elmouchahid.net)
- (19) لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرجع سابق ص 20.
- (20) فالجزائر سجلت إحدى أعلى المعدلات الاستثمارية في العالم بنسبة تصل الى 45.22 % من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات (1970-1999) وذلك حسب مؤشرات البنك الدولي.
- (21) موقع على الانترنت [www.gate.cnrs.fr](http://www.gate.cnrs.fr)
- (22) لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرجع سابق ص 22.
- (23) موقع على الشبكة [www.algerie-dz.com/article2903.html](http://www.algerie-dz.com/article2903.html)
- (24) Benabdallah. Y : L'économie algérienne entre réforme et ouverture : quelle priorité ? revue du CREAD no 75, 2006 p 9.
- (25) نفس المرجع السابق
- (26) (27) Andrée Kartchersky, Problématique de la libération commerciale : étude empirique comparée des marchés de l'emploi, colloque international, Rabat-Maroc 19-20 octobre 2007.

(28) Benabdallah. Y Op Cité p10.

(29) موقع على الشبكة [www.fsadz.org](http://www.fsadz.org)

(30) نفس الموقع على الشبكة.

(31) تقرير لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرجع سابق ص43.

(32) (33) (34) موقع سبق ذكره [www.algerie-dz.com/article2903.html](http://www.algerie-dz.com/article2903.html)

(35) (36) Benabdallah. Y Op Cité.

(37) تقرير لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرجع سابق ص44.

(38) Benabdallah. Y Op Cité.

(39) تقرير التنافسية العربية الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2003 ص125.

(40) ( ) موقع على شبكة الانترنت [www.elmouchahid.net](http://www.elmouchahid.net)